

رؤية في كتاب
"الإسلام وأصول الحكم"
بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام
للشيخ على عبد الرازق



عبد مهندس / أحمد زايد (*)

فى مطلع إبريل عام ١٩٢٥ أصدر الشيخ على عبد الرازق القاضى الأزهرى الذى كان يعمل رئيسا للمحكمة الشرعية فى المنصورة كتابه الإسلام وأصول الحكم بهدف تفنيد مزاعم رجال الدين وقتها حول فكرة الخلافة وإثبات أن الدين الإسلامى برىء من تلك الخلافة وقد كان الكتاب بمثابة الصيحة المدوية التى أبطلت حجج المؤيدين للخلافة والدولة الدينية وذلك لأسباب سياسية لم تكن تخفى على أحد وهى ممالأة نظام الحكم وقتها حيث كان الملك فؤاد يحلم بها بعد إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية فى تركيا على يد كمال أتاتورك وقد دفع الشيخ على ثمن هذا الموقف الإصلاحى الشجاع والمستنير والمناهض لنظام الحكم مما يؤكد على أن الخلاف وقتها لم يكن خلافا دينيا كما أحب خصومه أن يشيعوا ذلك ولكنه كان خلافا سياسيا فى المقام الأول تصدى له الشيخ بقوة منطق وبحجة دامغة حيث نجح فى القضاء على فكرة الخلافة كما استطاع أن يؤكد على إرساء دعائم الدولة المدنية

(*) باحث وناقد أدبي .

وابطال سطوة رجال الدين على الحكم ، ومن المحزن بل والمؤسف أن يتفق للقصر مع لجنة كبار العلماء على عقاب الرجل حيث صدر قرار بسحب شهادة العالمية منه ثم فصل من عمله بالقضاء ولكن الرجل بقي شامخا في موقفه ثابتا على مبداه كما بقي كتابه شاهدا على شجاعته واستنارته أما خصومه فقد ذهبوا جميعا ولم يحفظ لهم التاريخ اسما واحدا .

وسوف نحاول في ما يلي أن نعرض عرضا وافيا لأفكار الكتاب الأساسية التي بنى عليها الشيخ موقفه ثم نتبعه تعليقا، والله المستعان .

مباحث الكتاب تنقسم إلى الكتب الآتية :

أولا : الكتاب الأول : الخلافة والإسلام

الباب الأول : الخلافة وطبيعتها :

يعرف الخليفة بأنه السلطان الأعظم وأن الخلافة - كذلك - مرادف للإمامة عند المسلمين وهي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا وللخليفة على المسلمين للولاية العامة والطاعة التامة والسلطان الشامل وله كذلك حق القيام على دينهم فيقيم فيهم حدوده وينفذ شرائعه وله بالأولى حق القيام على شئون دنياهم أيضا كما أن المسلمين يعتبرون الخليفة مقيدا في سلطاته بحدود الشرع لا يتخطاها ويرون ذلك كافيا في ضبطه يوما إن أراد أن يجمع وفي تقويمه إن أراد أن يجنح كما ذهب قوم منهم إلى أن الخليفة إذا جار أو فجر انعزل عن الخلافة وهم بذلك يفرقون بين الخلافة والملك كما أوردها ابن خلدون في مقدمته بأن

"الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي " ولذلك يقرر ابن خلدون أن الخلافة الخالصة كانت في الصدر الأول إلى آخر عهد علي بن ابي طالب ثم صار الأمر ملكا بحتا .

ولكن ما هو مصدر تلك القوة التي زعموها للخليفة - أنى جاءته ومن الذى حباه بها وأفاضها عليه ؟ والجواب : أن للمسلمين في ذلك مذهبين :

المذهب الأول : أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى وقوته من قوته وقد شاع هذا الرأي وتحدث به العلماء والشعراء منذ القرون الأولى فتراهم يذهبون دائما إلى أن الله جل شأنه هو الذى يختار الخليفة ويسوق إليه الخلافة ولقد كان من شيوع هذا الرأي وجريانه على الألسنة أن سهل على الشعراء أن يصلوا في مبالغتهم إلى وضع الخلفاء في مواضع العزة القدسية أو قريبا منها حتى قال أحدهم شططا :

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فلحكم فانت الواحد القهار

وجملة القول أن استمداد الخليفة لسلطانه من الله تعالى كان مذهباً جار على الألسنة وفاش بين المسلمين .

المذهب الثاني : وقد نزع إليه بعض العلماء وتحدثوا به ، ذلك هو أن الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأمة فهي مصدر قوته وهي التي تختاره لهذا المقام .

الباب الثاني : حكم الخلافة :

نصب الخليفة عند المسلمين واجب إذا تركوه أثموا كلهم أجمعون ودليلهم هو إجماع الصحابة والتابعين كما أنه يتوقف عليه إظهار الشعائر الدينية وصلاح الرعية كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين هما فرضان ، ولا شك ان ما يتوقف عليه الفرض فرض فكان نصب الإمام فرضا كذلك

ولكنه من المؤكد أنه ليس هناك دليل واحد من الكتاب أو السنة على فرضية نصب الخليفة وإلا لما تردد العلماء في التنويه والإشادة به ولكنهم جميعا قد أعجزهم أن يجدوا في كتاب الله حجة لأربهم فاضطروا الى الاحتجاج بدعوى الإجماع أو الالتجاء إلى أقيسة المنطق أما بالنسبة إلى آيات القرآن التي تأمر بطاعة الله والرسول (ص) وأولى الأمر فإنها آيات تدل على أن للمسلمين قوما منهم ترجع إليهم الأمور وذلك معنى أوسع كثيرا وأعم من تلك الخلافة كما أن لا شيء في هذه الآيات يصلح ليكون دليلا على فرضية الخلافة كما أن ما جرى في أحاديث الرسول (ص) من ذكر للإمامة والخلافة والبيعة فإنها تأمرنا بطاعة الإمام الذي بايعناه وليس فيها شيئا يصلح دليلا على وجوب الخلافة أو الإمامة العظمى بمعنى النيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم والقيام مقامه من المسلمين

الباب الثالث : الخلافة من الوجهة الاجتماعية

إن دعوى الإجماع التى احتج بها القائلون بوجوب الخلافة غير صحيحة لأن الأصل فى الخلافة أن تكون راجعة إلى أهل الحل والعقد "إذ الأمامة عقد يحصل بالمبايعة من أهل الحل والعقد لمن اختاروه إماماً للأمة بعد التشاور بينهم" كما يقول ابن خلدون فى مقدمته ولكن الواقع أن الخلافة فى الإسلام لم تتركز إلا على أساس القوة الرهيبة وأن الخلفاء من بعد الخلفاء الراشدين وإلى يومنا هذا لم يتبوءوا عرش الخلافة إلا تحت ظلال السيوف وعلى أسنة الرماح وأن هذه العروش لم ترتفع إلا على رؤوس البشر ولم تستقر إلا على أعناقهم وتعد قصة البيعة ليزيد بن معاوية مثلاً صادقا لما نقول حين قام أحد الدعاة إلى تلك البيعة خطيباً فى الحفل فأوجز البيان فى بضع كلمات لم تدع لذى إربة فى القول جداً ولا هزلاً حيث قال "أمير المؤمنين هذا" وأشار إلى معاوية "فإن هلك فهذا" وأشار إلى يزيد "فمن أبى فهذا" وأشار إلى سيفه.

ومادام الأمر كذلك فإن الخلافة وهى مقام السيادة والسلطان حينما تؤخذ بحد السيف وتحمى بحده فإنه لا يهون التسامح فيها ولا التنازل عنها وتكون النفس أشد تفانياً فى الدفاع عنها وغيرتها عليها أكثر من الغيرة على المال والحرم ومن ثم فإن مقام الخليفة يدفع المرء إلى الاستبداد والظلم ويسهل عليه العدوان والبغى ولا شئ بعد ذلك إلا العسف ولا حكم إلا السيف تؤكد وقائع ثابتة فى التاريخ الإسلامى فما استباح يزيد بن معاوية دم الحسين بن على الشريف الطاهر إلا حبا فى الخلافة وهى كذلك التى سلطته على عاصمة

الخلافة الأولى - ينتهك حرمتها - وهى مدينة الرسول (ص) وهل استحل عبد الملك بن مروان بيت الله الحرام ووطىء حماه إلا حبا فى الخلافة وغيره عليها كما صار أبو العباس ابن عبد الله سفاحا لهذه الأسباب كذلك حارب الصالح نجم الدين الأيوبي أخاه العادل أبا بكر بن الكامل فخلعه وسجنه وغيرها من مثل هذه الأحداث والوقائع الكثير ، ثم يعود المؤلف لما ذكره عن خطيب معاوية عندما أخذ البيعة ليزيد متسائلا " أفهل نسمى ذلك إجماعا " بل هو إجماع لا يعتد به كما أن الكتاب الكريم قد تنزه عن ذكر الخلافة والإشارة إليها وكذلك السنة النبوية قد أهملتها وبذلك لم يبق لأنصار الخلافة إلا دليل واحد هو أهون أدلتهم وأضعفها حيث زعموا أن الخلافة تتوقف عليها إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية ولكن الواقع المحسوس الذى يؤيده العقل ويشهد به التاريخ قديما وحديثا أن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ما يسميه الفقهاء بالخلافة ولا على الذين يلقبهم الناس بالخلفاء وأن ديننا الحنيف غنى عن تلك الخلافة الفقهية ويؤيد ذلك ما قاله ابن خلدون فى مقدمته " انه قد ذهب رسم الخلافة وأثرها بذهاب عصية العرب وفناء جيلهم وتلاشى أحوالهم وبقي الأمر ملكا بحتا وليس للخليفة منه شئ " فهل صدع غياب الخلافة أركان الدين وأضاع مصلحة المسلمين على وجه كان يمكن لها أن تتلافاه لو وجدت ؟

ثانيا : الكتاب الثانى :

الحكومة والإسلام

الباب الأول : نظام الحكم في عصر النبوة :

إن أحوال القضاء في عهد الرسول (ص) وكذلك غير القضاء من أعمال الحكومات ووظائفها الأساسية لم يكن موجودا في عصر النبوة على وجه واضح لا لبس فيه حيث أن الرسول (ص) لم يعين في البلاد التي فتحها الله له ولاية لإدارة شئونها وتبدير أحوالها وضبط الأمر فيها كالعاملات التي تتصل بالأموال ومصارفها (المالية) وحراسة الأنفس والأموال (الشرطة) وغير ذلك مما لا يقوم بدونه أقل الحكومات وأعرقها في البسطة وبالتالي فإن المسألة الآن هي : هل كان الرسول (ص) صاحب دولة سياسية كما كان (ص) رسول دعوة دينية وزعيم وحدة دينية ؟

الباب الثاني : الرسالة والحكم :

إن البحث في عما إذا كان (ص) صاحب دولة سياسية كما كان رسول دعوة دينية يبدو وكأنه أمر خطير لأنه يتصل بمقام النبوة ويرتبط بمركز الرسول (ص) إلا أنه لا يمس في الحقيقة شيئا من جوهر الدين ولا أركان الإسلام وحيث أننا لا نعرف في تاريخ الرسل من جمع الله له بين الرسالة والملك إلا قليلا فهل كان محمد (ص) ممن جمع الله له بين الرسالة والملك أم كان رسولا غير ملك

إن المسلم العامي ينجح غالبا إلى الاعتقاد بأن النبي (ص) كان ملكا رسولا وأنه أسس بالإسلام دولة سياسية مدنية كان هو ملكها وسيدها ولعل هذا الرأي هو أيضا رأي جمهور العلماء من المسلمين كما يؤيد هذا الرأي ابن

خلدون في مقدمته حيث جعل الخلافة التي هي نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا - شاملة للملك والملك مندرجا تحتها .

ويؤيد ذلك أن الحكومة الدينية في عهد الرسول (ص) كان فيها بعض ما يشبه أن يكون من مظاهر الحكومة السياسية وأثار السلطنة والملك كالجهاد وبعض الأعمال المتعلقة بالشئون المالية من حيث الإيرادات والمصروفات وجمع المال من جهاته العديدة كالزكاة والجزية والغنائم ولكن هذا الرأي لا يمكن تعقله إلا إذا ثبت أن من عمل الرسالة أن يقوم الرسول - بعد تبليغ الدعوة الإلهية - بتنفيذها على وجه عملي أي أن الإسلام شرعى تبليغى تطبيقى تجتمع فيه السلطان السياسية والدينية دون سائر الأديان وبذلك يكون الرسول (ص) مبلغا ومنفذا معا وهذا قول ليس له دعامة ولا سند له لأنه يناقض معنى الرسالة ولا يتلاءم مع ما تقضى به طبيعة الدعوة الدينية

الباب الثالث : رسالة لا حكم ودين لا دولة

إنه لم يبق أمامنا إلا القول بأن محمدا (ص) ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك ولا دعوة لدولة وأنه (ص) لم يكن له ملك ولا حكومة كما لم يقم بتأسيس مملكة ولكنه كان رسولا كإخوانه الخالين من الرسل وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعيا إلى ملك ولكنه (ص) كان له في قومه زعامة الرسالة وليس زعامة الملك والخلاف بينهما يوشك أن يكون تباينا

إن ظواهر القرآن الكريم تؤيد القول بأن النبي (ص) لم يكن له شأن في الملك السياسي وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان (فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظا إن عليك إلا البلاغ الآية) الشورى ٤٨ ، كما أنه يمنع صريحا أن يكون النبي (ص) حفيظا على الناس (من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا) النساء ٨٠ ، ولا وكلا (ولو شاء الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفيظا وما أنت عليهم بوكيل) الأنعام ١٠٧ ، ولا جبارا (نحن أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد) ق ٤٥ ، ولا مسيطرا (لست عليهم بمسيطر) الغاشية ٢٢ ، ولا أن يكون له حق إكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) يونس ٩٩ .

ومن لم يكن حفيظا ولا مسيطرا فليس بملك لأن من لوازم الملك السيطرة العامة والجبروت ومن لم يكن وكلا فليس بملك أيضا كما أن السنة النبوية المطهرة تتفق في هذا أيضا مع آيات القرآن الكريم وحديث الرسول (ص) إلى الأعرابي الذي أخذته رعدة شديدة ومهابة من لقاء الرسول حيث قال له (ص) هون عليك فإنني لست بملك ولا جبار وإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تاكل القديد بمكة .

وبهذا فإن الإسلام يصبح دعوة دينية إلى الله تعالى ومذهبا من مذاهب الإصلاح للبشر يفتح بها الله سبيل السعادة الأبدية التي أعدها الله لعباده

الصالحين وهو وحدة دينية أراد الله أن يربط بها البشر أجمعين وأن يحيط بها أقطار الأرض كلها .

معقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد وإن تننظم البشرية كلها وحدة دينية فأما أخذ العالم كله بحكومة واحدة وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة فذلك مما يوشك أن يكون خارجا عن الطبيعة البشرية كما يؤيد ذلك قوله تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين) هود ١١٨: وليبقى بعد ذلك التدافع الذي أراده الله ليتم العمران (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين) البقرة ٢٥١ ذلك كله غرض من الأغراض الدنيوية التي خلى الله بينها وبين عقولنا وترك الناس أحرارا في تدبيرها على مآتهديه إليه عقولهم وعلومهم ومصالحهم وأهوازهم ونزعاتهم وحكمة الله في ذلك بالغة ليبقى الناس مختلفين وقد أنكر النبي (ص) أن يكون له فيها حكم أو تدبير فقال عليه السلام أنتم أعلم بشئون دنياكم .

ولذلك كله فإن ولاية الرسول (ص) على المؤمنين إنما كانت ولاية الرسالة ولم تكن ولاية حكومة ودولة .

الكتاب الثالث : الخلافة والحكومة في التاريخ

الباب الأول : الوحدة الدينية والعرب والباب الثاني : الدولة العربية والباب الثالث : الخلافة الإسلامية .

- إن البلاد العربية وقت ظهور الإسلام كانت تحوى أصنافا من العرب مختلفة الشعوب والقبائل متباينة اللهجات متناحية الجهات وكانت أيضا مختلفة فى الوحدات السياسية مما كان يستتبع بالضرورة تباينا كبيرا بين تلك الأمم فى مناهج الحكم وأساليب الإدارة وفى كثير من مراحل الحياة الاقتصادية والمادية وأن هذه الأمم المتنافرة قد اجتمعت كلها فى زمن النبى (ص) حول دعوة الإسلام وتحت لوائه . تلك الوحدة العربية التى وجدت زمن الرسول لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة ولكنها لم تعد أن تكون وحدة دينية خالصة من شوائب السياسة أى أنها كانت وحدة الإيمان والمذهب الدينى لا وحدة الدولة ومذاهب الملك ، كما انه لم يثبت من سيرة النبى (ص) أنه قد تعرض لشيء من سياسة تلك الأمم الشتيبة ولا غير شيئا من أساليب الحكم عندهم بل ترك لهم عليه السلام شئونها وقال لهم أنتم أعلم بها فكانت كل أمة ومالها من وحدة سياسية ومدنية ولايربطهم إلا وحدة الإسلام الدينية

- إن الرسول (ص) قد لحق بالرفيق الأعلى من غير أن يسمى أحدا يخلفه من بعده ولا أن يشير إلى من يقوم فى أمته مقامه ولا تعرض لشيء من أمر الحكومة بعده ، وكان المسلمون - حين قبض رسول الله (ص) - يتشاورون فى أمر مملكة تقام ودولة تشاد وحكومة تنشأ ولذلك جرى على لسانهم وقتها ذكر الإمارة والوزراء والوزارة وتذاكروا القوة والسيف والعز والثروة وما كان كل ذلك إلا خوضا فى الملك وقيامًا للدولة وكان من أثر ذلك

ما كان من تنافس المهلجرين والأنصار وكبار الصحابة بعضهم مع بعض حتى تمت البيعة لأبي بكر فكان هو أول ملك في الإسلام لأن البيعة كانت بيعة سياسية ملكية عليها كل طوائف الدولة المحدثنة

ولأنه كان معروفا للمسلمين وقتها أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية فبتهم لذلك استحلوا الخروج عليها والخلاف لها وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون في أمر من أمور الدنيا وأنهم إنما يتنازعون في شأن سياسي لا يمس دينهم ولا يززع إيمانهم ،على الرغم أنه قد خيل لبعض الناس وقتها أن الإمارة على المسلمين مركز ديني ونيابة عن رسول الله (ص) لأن أبا بكر لقب بأنه (خليفة رسول الله) .

- إن حروب الردة في الأيام الأولى من خلافة أبي بكر لم تكن حربا دينية وإنما كانت حربا سياسية صرفة من أجل الدفاع عن وحدة العرب والذود عن دولتهم لأن الذين رفضوا إطاعة أبي بكر لم يكونوا جميعا مرتدين وإنما كان فيهم من بقى على إسلامه ولكنه رفض أن ينضم إلى وحدة أبي بكر والإذعان لحكومته فكان بديها أن يمنعوا الزكاة عنه لأنهم لا يخضعون لسلطانه وحكومته .

- كان من مصلحة السلاطين ان يروجوا الزعم بأن الخلافة مقام ديني ونيابة عن صاحب الشريعة عليه السلام حتى يتخفوا من الدين دروعا تحمى عروشهم وتذود الخارجين عليهم ولكن الدين الإسلامي يرى من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون وأن تدبير

الجيش الإسلامية وعمارة المدن والثغور ونظام الدواوين كل ذلك لا شأن للدين بها وإنما يرجع الأمر فيها إلى العقل والتجريب أو إلى قواعد الحروب أو هندسة المباني وآراء العارفين

التعليق

لا يملك القارئ إلا أن يبدي إعجابه الشديد بالأسلوب الأدبي الراقى للكتاب ولغته العربية الجميلة وكذلك الثقافة الواسعة للمؤلف التي تتضح من إلمامه بالمراجع العربية مثل مقدمة ابن خلدون والعقد الفريد والأغاني وغيرها والمراجع الأجنبية مثل كتاب الخليفة للعلامة السير توماس ارنولد وذلك غير ما ذكر من كتب التفسير والحديث والفقه والأصول والتوحيد

ولكن الإعجاب الأكبر فهو بسبب أفكار الكتاب الجريئة والغير تقليدية والصادمة أحيانا والتي تثير كثيرا من التأمل والحيرة في نفس الوقت نظرا لاحتوائها على كثير من الإشكاليات والتي نورد بعضها كالآتي :

- أنه ليس هناك دليل من القرآن أو السنة على فرضية نصب الخليفة .
- أن آيات القرآن التي تأمر بطاعة الله والرسول وأولى الأمر آيات تدل على أن للمسلمين قوما منهم ترجع إليهم الأمور كما أن لا شيء فيها يصلح ليكون دليلا على فرضية الخلافة.
- أن دعوى الإجماع التي احتج بها القائلون بوجوب الخلافة غير صحيحة .

- أن الرسول (ص) كان رسول دعوة دينية وزعيم وحدة دينية ولم يكن صاحب دولة سياسية .
 - أن آيات القرآن الكريم تؤيد القول بأن النبي (ص) لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني الملك والسلطان وأن ولايته (ص) لم تكن ولاية حكومة ولا دولة وإنما كانت ولاية الرسالة .
 - أن البيعة لأبي بكر كانت بيعة سياسية ولم تكن بيعة دينية.
 - إن حروب الردة لم تكن حرباً دينية وإنما كانت حرباً سياسية.
- وبعد : فإبنا نتساءل - وبعد صدور هذا الكتاب أكثر من ثمانين عاماً - هل قام الأزهري وعلمائوه بمراجعة وتقنين هذه الإشكاليات التي احتواها الكتاب من أجل الوصول إلى القول الفصل في تقييم اجتهاد المؤلف إما بالخطأ فيصبح له أجر وإما بالصواب فيصبح له أجران ثم بعد ذلك يصبح من حق الرجل علينا ان نرد له اعتباره إن كان مصيباً في اجتهاده ولو بعد وقت طويل منذ أن عوقب بسحب شهادة العالمية منه وفصل من عمله بالقضاء .